العائد على الاستثمار وفترة الاسترداد

قبل أن تنفق الشركة مالا على معدات أو برمجيات أو متجر جديد، يسأل شخص ما سؤالين بسيطين: كم سنربح، وكم من الوقت سنحتاج لنسترد مالنا؟ والعائد على الاستثمار، أو ROI، يجيب عن الأول، وفترة الاسترداد تجيب عن الثاني. وكلاهما سريع وشائع وسهل الشرح، ولهذا يسهل سوء استخدامهما. وفي هذا الفيديو يستخدمهما ماجد، مدير العمليات في شركة لتوزيع الأغذية، ليختار بين نظامين للتخزين المبرد.

1. العائد على الاستثمار

يقارن العائد على الاستثمار بين المكسب من الاستثمار وكلفته. فنأخذ إجمالي المنفعة خلال الفترة، ونطرح منه الكلفة لنجد صافي المكسب، ثم نقسم صافي المكسب على الكلفة، ونعرضه عادة نسبة مئوية. فعائد قدره خمسون في المئة يعني أن كل دولار مستثمر عاد ومعه خمسون سنتا. ويجب دائما ذكر الفترة، لأن خمسين في المئة خلال خمس سنوات تختلف كثيرا عن خمسين في المئة في سنة واحدة. والمنفعة ينبغي أن تكون نقدا حقيقيا، كتخفيض التكاليف أو زيادة الهامش، لا تخمينا متفائلا. ونحسب المكسب الإضافي أو الوفر الذي يصنعه الاستثمار فقط، فاحتساب الإيرادات كلها يضخم العائد.

مثال: ينفق متجر عشرة آلاف دولار على نظام عرض جديد ويكسب هامشا إضافيا بخمسة عشر ألف دولار خلال عامين. فيكون صافي المكسب خمسة آلاف دولار، ويبلغ العائد خمسين في المئة خلال عامين، أو نحو خمسة وعشرين في المئة في السنة بالمتوسط. وهذا هو معنى العائد على الاستثمار تماما.

في العمل: يقارن ماجد بين نظامين. الأول يكلف مئة ألف دولار ويوفر خمسة وخمسين ألفا في السنة لمدة عامين، ثم يجب استبداله. والثاني يكلف مئة ألف أيضا ويوفر ثلاثين ألفا في السنة لمدة خمس سنوات. فالأول يعيد مئة وعشرة آلاف في المجموع، أي أن صافي مكسبه عشرة آلاف وعائده عشرة في المئة. والثاني يعيد مئة وخمسين ألفا، أي أن صافي مكسبه خمسون ألفا وعائده خمسون في المئة.

2. فترة الاسترداد

فترة الاسترداد هي الوقت اللازم ليساوي النقد العائد النقد المنفق. فإذا كانت التدفقات السنوية متساوية، قسمنا الكلفة على المنفعة النقدية في السنة. وإذا كانت غير متساوية، جمعنا المنافع سنة بعد سنة حتى يبلغ المجموع الكلفة، ثم قدرنا كسر السنة الأخيرة بقسمة ما ينقص على منفعة تلك السنة. وتنتشر هذه الطريقة لأنها سهلة الشرح وتقيس مدة تعرض أموالنا للخطر: فكلما قصرت الفترة كنا أقرب إلى الأمان إذا فشل التوقع. وتضع شركات كثيرة حدا أقصى للاسترداد، كثلاث سنوات للمشاريع الصغيرة. وينبغي أن نقارن الحد الأقصى للاسترداد بعمر الأصل: فآلة تدوم سنتين وتحتاج إلى ثلاث سنوات لتسترد ثمنها هي خسارة، مهما بدا الحساب بسيطا.

مثال: يشتري مقهى آلة قهوة ثانية بتسعة آلاف دولار. وتضيف الآلة ثلاثة آلاف دولار من الربح كل سنة، فيسترد المقهى ثلث ماله بعد سنة واحدة، ويسترده كله بعد ثلاث سنوات. فتكون فترة الاسترداد ثلاث سنوات. وهذا هو معنى الاسترداد تماما.

في العمل: للنظام الأول يقسم ماجد مئة ألف على خمسة وخمسين ألفا، فيجد أقل من سنتين بقليل. وللثاني يقسم مئة ألف على ثلاثين ألفا، فيجد نحو ثلاث سنوات وثلث. ومديره، الذي يحب الأجوبة السريعة، يطلب شراء النظام الأول، مع أن عمره عامان فقط.

حقوق الطبع والنشر محمية © - أكاديمية أساسيات (شركة أساسيات للخدمات الاستشارية)

3. حيث يضللان

يحكي العائد وفترة الاسترداد قصتين مختلفتين، ولا تروي إحداهما القصة كلها، فلا نعتمد على أحدهما وحده. فالاسترداد يتجاهل كل ما يأتي بعد استرجاع المال، لذلك قد يتفوق مشروع يسترد سريعا ثم يتوقف على مشروع يسترد ببطء ثم يربح سنوات. والعائد يظهر حجم المكسب لكنه يتجاهل موعده، فعشرة آلاف في السنة الأولى تبدو مثل عشرة آلاف في السنة الأخيرة. ولا يعترف أي منهما بأن مال اليوم أثمن من مال الغد. ومن الحلول فترة الاسترداد المخصومة، إذ تخصم كل منفعة سنوية أولا بالعائد الذي تطلبه الشركة، وهو عادة كلفة رأس مالها. ويعتمد المقياسان كليا على التوقعات، لذلك ينبغي اختبار المشروع بحالة أسوأ.

مثال: مشروع تطبيق يسترد في ثمانية عشر شهرا ثم يفقد عملاءه في السنة الثالثة، ومشروع منصة يسترد في أربع سنوات ثم يربح عشر سنوات. والاسترداد وحده يفضل التطبيق، الذي يسترد ماله أولا. لكن المنصة تربح عشر سنوات، لذلك فالجواب السريع هو الأضعف. وهذا بالضبط ما يضلل فيه الاسترداد.

في العمل: يخصم ماجد الوفر بمعدل ثمانية في المئة سنويا. فيساوي وفر النظام الأول نحو ثمانية وتسعين ألف دولار بمال اليوم، وهو أقل من سعره، فلا يسترد نفسه أبدا بالقيمة الحالية. ويساوي وفر النظام الثاني نحو مئة وتسعة عشر ألفا وثمانمئة، أي أكثر من سعره بنحو عشرين ألفا، وتزيد فترة استرداده المخصومة قليلا على أربع سنوات. فالخيار الأسرع هو الأضعف.

4. حسن الاستخدام

نستخدم المقياسين معا في العمل بقواعد قليلة. نحدد المنفعة والفترة قبل الحساب. وندخل كل التكاليف، كالتركيب والتدريب والاستبدال، ولا نحسب إلا المنافع التي تحدث بسبب المشروع. ونختبر الأرقام في حالة تكون فيها الوفورات أقل. ونستخدم فترة الاسترداد مرشحا للمخاطر، ونستخدم العائد، أو مقياسا للقيمة الحالية وهو أفضل، لمقارنة حجم المكسب. وأخيرا لا ننسى ما لا تراه الأرقام، كالسلامة والجودة والقيمة الاستراتيجية، ونقول بصراحة إذا قام القرار عليها.

مثال: يجب على مستشفى استبدال نظام سلامة قديم يحمي المرضى. ففترة الاسترداد طويلة والعائد منخفض، لأن النظام يوفر مالا قليلا. لكن القرار يقوم على خطر الضرر، ويسجل فريق المالية هذا السبب صراحة. وهذا هو سبب وجوب حسن استخدام الأرقام.

في العمل: يعرض تقرير ماجد النظامين جنبا إلى جنب، مع العائد وفترة الاسترداد والفترة المخصومة، ومع حالة حذرة تقل فيها الوفورات عشرة في المئة. ويظل النظام الثاني يعيد أكثر من سعره حتى بمال اليوم، بنحو مئة وسبعة آلاف وثمانمئة، بينما يتأخر الأول أكثر. فيوافق المدير على شراء النظام الثاني.

الخاتمة

يبين العائد على الاستثمار حجم المكسب مقارنا بالكلفة، وتبين فترة الاسترداد كم من الوقت تبقى أموالنا معرضة للخطر. وكلاهما سريع وواضح، لكن أيا منهما لا يرى توقيت المال ولا ما يحدث بعد الاسترداد، والخصم واختبار الحالة الأسوأ يجعلانهما أكثر موثوقية. والاسترداد الأسرع ليس دائما الاستثمار الأفضل. ويكفي في النهاية فحص بثلاثة أسئلة: كم، ومتى، وبأي يقين؟ والأمثلة هنا للتوضيح، لذلك ينبغي التأكد من الحقائق والأرقام قبل تطبيقها.

المصادر

• معهد التمويل المؤسسي: العائد على الاستثمار (التعريف، وحد الفترة الزمنية، واختلاف التعريفات، والعائد السنوي المعدّل) – https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/return-on-investment-roi/
• معهد التمويل المؤسسي: فترة الاسترداد (الحساب مع التدفقات غير المتساوية، والمزايا، والحدود مثل تجاهل النقد بعد الاسترداد والقيمة الزمنية للنقود) – https://corporatefinanceinstitute.com/resources/accounting/payback-period/
• معهد التمويل المؤسسي: صافي القيمة الحالية (قاعدة القرار للتدفقات المخصومة) – https://corporatefinanceinstitute.com/resources/valuation/net-present-value-npv/
• أنظمة التخزين المبرد والأسعار والوفورات مختلقة للتوضيح. والأرقام المخصومة حسبناها بمعدل ثمانية في المئة وليست إحصاءات.

حقوق الطبع والنشر محمية © - أكاديمية أساسيات (شركة أساسيات للخدمات الاستشارية)